موقف المستشرقين من السنة النبوية

د.النذير حمادو

جامعة الأمير عبد القادر

لم يتعرض مصدر من مصادر التشريع الإسلامي إلى النقد والتشويه مثلما تعرضت له السنة النبوية الشريفة من قبل المستشرقين، الذين تركزت دراساتهم، وبحوثهم في الطعن في السنة النبوية؛ لتشويه صورتها، والتشكيك في ثبوتها، فمن حيث المتون والنصوص اعتمدوا نقولا توهموا تعارضها، وبنوا عليها استنتاجات وأوهاما، ونظروا في الأسانيد وشككوا في صحة ثبوتها، وطعنوا في كبار أئمة الحديث، وأوهنوا أسانيدهم، و لم يقف الأمر بهم عند هذا الحد، بل حاولوا معارضة السنة النبوية بالقرآن الكريم، والقرآن الكريم بالسنة النبوية، والسنة النبوية بما يصدر عن الصحابة الكرام من أقوال وأفعال أيضا، حتى أصبحت السنة النبوية نشازا بين مصادر التشريع الإسلامي لا تقوى على إثبات نفسها فضلا عن كونها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم.

ولما كان كلام المستشرقين في السنة النبوية كثيرا، ومتشعبا، فسنقتصر على ما يتصل بموضوعنا مباشرة، أو يمت إليه بصلة وثيقة، أو تأثير مباشر؛ باعتبار السنة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وسنتناول أقوالهم، وتحليلاتهم، واستنتاجاتهم، ثم نرد عليه بالقدر الذي نراه كافيا في تفنيدها.

أ- مفهوم السنة والحديث

يعبر goldziher عن مفهوم السنة فيقول[1]: "السنة هي: جوهر العادات، وتفكير الأمة الإسلامية قديما، فهي العادات المقدسة والأمر الأول. "ويقول أيضا[2]: "إنه ما من أمر أو فعل يوصف عندهم بالفضل أو العدالة، إلا إذا كان له أصل في عاداتهم الموروثة، أو كان متفقا معها، وهذه العادات التي

---

[1]ـــ العقيدة والشريعة لجولد تسهير ص49.

[2]ـــ المصدر السابق ص 250.

تتألف منها السنة تقوم عندهم مقام القانون أو الديانة Sacra، كما أنهم كانوا يرونها المصدر الأوحد للشريعة والدين، ويعدون اطراحها خطأ جسيما، ومخالفة خطيرة للقواعد المعروفة والتقاليد المرعية التي لا يصح الخروج عليها، وما يصدق على الأفعال يصدق أيضا على الأفكار الموروثة. والجماعة يحتم عليها أن لا تقبل في هذا المجال شيئا جديدا لا يتفق مع آراء أسلافها الأقدمين".

ثم يضيف قائلا بأن: "فكرة السنة يمكن إدراجها بين الظواهر التي سماها سبينسر بـ"العواطف القائمة مقام غيرها" Sentiments representatifs، وهي النتائج العضوية التي جمعتها بيئة من البيئات خلال الأجيال والأحقاب، والتي تركزت وتجمعت في غريزة وراثية تتألف منها الصفة، أو الصفات التي يتوارثها أفراد هذه البيئة".

"وقد نقل العرب فيما بعد فكرة السنة إلى الإسلام الذي أوهم بمخالفة سنتهم القديمة، وأصبحت السنة الإسلامية دعامة من دعامات الفقه والتفكير في الإسلام، ولا شك أن نظرية السنة في الجاهلية قد أصابها تعديل جوهري عند انتقالها إلى الإسلام". "ففي الإسلام أصبح المسلمون لا يطالبون بإحياء السنن الوثنية التي نسخت معالمها، بل بدءوا بالمأثور من المذاهب والأقوال والأفعال التي كانت لأقدم جيل من أجيال المسلمين، وأصبح أفراد هذا الجيل هم المؤسسين لسنة جديدة تغاير السنة العربية القديمة". "وأخذ المسلمون منذ ذلك الوقت ينهجون في حياتهم نهج الأساليب والآراء التي صح عندهم أنها من أقوال النبي ﷺ وأفعاله ويضعونها في المحل الأول، أو تلك التي صحت عن الصحابة، ويضعونها في المحل الثاني". ويقول Schacht: "إن السنة قبل الإمام الشافعي كانت تضم ما جاء عن النبي ﷺ، وما جاء عن الصحابة – رضي الله عنهم –"[1] هذا هو مفهوم السنة عند المستشرقين[2]، فهي تعني مرحلتين:

---

[1] –The Origins. p. 2

[2]– هذا هو رأي جولد تسهير، ومفهوم رأي وستر مارك في كتابه "أصل الآراء الخلقية وتطورها" 161/1 لندرة 1907م، ورأى مكدونالد في كتابه "التربية الخلقية للناشئة من المسلمين" المجلة الدولة للأخلاق ص 290 فيلادلفيا 1905م. راجع العقيدة والشريعة ص395. ونقل بيرل عن جولد تسيهر هذا المفهوم في كتابه

الأولى: أنها تشمل كل ما ورث عن المسلمين في الصدر الأول من أقوال وأفعال وعادات وتقاليد.

والثانية: تشمل كل ما أثر من أقوال وأفعال عن النبي ﷺ أو صحابته رضي الله عنهم.

أما مفهوم الحديث فيقول عنه Goldziher بأنه: "الشكل الذي وصلت به السنة إلينا فهما ليس بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث. فهو عبارة عن سلسلة من المحدثين الذين يوصلون إلينا هذه الأخبار والأعمال المشار إليها طبقة بعد طبقة، مما ثبت عند الصحابة أنه حاز موافقة الرسول في أمور الدين، أو الدنيا، وما ثبت أيضا حسب هذا المعنى من المثل الذي يحتذى كل يوم"[1].

ولقد ناقض Goldziher نفسه في مفهوم الدين في موضع آخر حين قال: "جعل الخلف من الحديث موضع ثقته الكبرى؛ لاشتماله على ما أثر من أقوال وأفعال السلف الذين يعدهم أئمة الهدى ومنار النهج القديم"[2].

وقد نقل Pearl عنه: "أن المحدثين يرون أن الحديث والسنة شيء واحد"[3].

ويرى Schachtأن الأحاديث ليست هي السنة، بل هي تدوين السنة بالوثائق[4]. وهذا الخلط بين السنة والحديث، وتشوش مفهومهما، بنوا عليه بعض الاستنتاجات والقضايا الخاطئة، فزعم Schacht أن المسلمين قبل الإمام الشافعي بجيلين كان الرجوع إلى أحاديث الصحابة والتابعين هو القاعدة، وكان الرجوع إلى أحاديث النبي ﷺ هو الاستثناء... فلما جاء الإمام الشافعي جعل الاستثناء هو القاعدة. ثم يستنتج أيضا فيقول: "إن الأحاديث، أو الأخبار الواردة عن الصحابة والتابعين جاءت أسبق من الأحاديث عن النبي ﷺ"[5].

Atext Book on Muslim law p. 3، وقد نقل شاخت خلاف ذلك عن الإمام الشافعي في اعتبار السنة ما أثر على النبي ﷺ وحده. راجع The Origins. p. 2

[1] ـ العقيدة والشريعة ص 49.

[2] ـ المصدر السابق ص 252.

[3] ـ وقد نقل pearl هذا المعنى عنه في كتابه Atext Book on Muslim low p. 3.

[4] ـ The origins p.3

[5] ـ يقول:

ولقد جانب المستشرقون الصواب في جملة قولهم في معنى السنة والحديث.

وتحقيق القول: إن السنة معناها في اللغة "الطريقة"، و"العادة"، و"السيرة" سواء كانت حسنة أو سيئة، وقد استعملها الإسلام الاستعمال اللغوي، ثم خصصها بطريقة النبي ﷺ، وقد بقي الاستعمال القديم للكلمة، ولكن في نطاق ضيق. ولم تكن هذه الكلمة "**أي السنة**" في يوم من الأيام كلمة عبرية ثم عربها المسلمون ولا مصطلحا وثنيا كما زعم جولد تسهير، أو عرفا مألوفا كما استنتجه ما رغوليوث أو تقاليد المجتمع، أو الأعراف السائدة كما توصل إلى ذلك شاخت.

وأما السنة في الاصطلاح: فهي تختلف في معناها من علم لآخر فهي:

عند المحدثين: كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة، أو بعدها[1].

وعند الفقهاء: كل ما ثبت عن النبي ﷺ، ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب[2].

وعند الأصوليين: هي ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول- ويسمى **الحديث** -، أو فعل، أو تقرير"[3].

ملحوظة: لا يذكر علماء أصول الفقه في تعريفهم للسنة - **الوصف** - وذلك؛ لأنهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع، والتشريع يثبت بالقول، أو الفعل، أو التقرير منه ﷺ.

Tow generations before shafi'i reference to traditions from companions and successors was the rule, to traditions from the prophet him self the exeption, and it was left to shafi'i to make the exeption his principale, we shall have to conclude that, generally and broadly speaking, traditions form companions and successors are earlier than those. from the prophet. The origins p. 3

[1] ـ انظر: توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ص3، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص59.

[2] ـ انظر: نهاية السول للإسنوي 196/2، إرشاد الفحول للشوكاني ص 33، وهناك تعريف آخر للسنة عند الفقهاء وهو: "ما يثاب على فعله، ويعاتب على تركه ولا يعاقب". انظر: غيث المستغيث ص 8.

[3] ـ انظر: حاشية التلويح على التوضيح للتفتازاني 243/2-244.

وأما **الحديث**: فإن تعريفه من حيث موضوعه – وهو ذات النبي ﷺ من حيث إنه رسول الله ﷺ هو: علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ، وأفعاله، وأحواله[1]. أو هو: كل ما أضيف إلى النبي ﷺ[2].

وعلم الحديث يختلف تعريفه بالنظر إليه باعتبارات خاصة من حيث الراوية والدراية.

فهو من حيث الرواية: علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

ومن حيث الدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها وأحوال الرواة، وشروطهم وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

فالرواية عبارة عن نقل السنة، ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث، أو إخبار، وغير ذلك[3].

ومن هذا يتضح أن السنة والحديث قد يترادفان، ويتساويان خصوصا عند المتأخرين من المحدثين، ففي كل منهما إضافة قول، أو فعل، أو تقرير إلى النبي ﷺ.

وإذا كان من تباين بين مفهوم السنة والحديث، فيبدو في الإطلاق اللغوي للكلمتين، ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما – على الأقل – كان دائما يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول ﷺ يؤيدها بأقواله الحكيمة، وأحاديثه الرشيدة والموجهة؟! وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟! ألا ينتهيان أخيرا إلى النبي الكريم ﷺ في أقواله المؤيدة لأعماله، وفي أعماله المؤيدة لأقواله؟![4].

---

[1] ـ انظر: تدريب الراوي 41/1.

[2] ـ وهو قول ابن حجر في فتح الباري –كتاب الرقائق– حديث رقم 51. وراجع علوم الحديث ومصطلحه د.صبحي الصالح ص5.

[3] ـ تدريب الراوي 40/1، قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص 22.

[4] ـ راجع في ذلك علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح ص 3 فما بعدها.

ومن هذا يتبين بجلاء تهافت ما زعمه المستشرقون المغرضون من أن السنة في المعنى الشرعي والاصطلاحي هي: مجموع ما أثر عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، فإن ذلك لم يقله أحد من علماء الأمة، ويتبين كذلك أن التباين والتفرقة بين السنة والحديث ليس على إطلاقه، وفي جملته[1]. وعليه فإن ما رام المستشرقون ترتيبه على معنى السنة والحديث لا يقوم على أساس علمي يقوى على إسناد مدعاهم.

ب- ثبوت السنة

توجهت أنظار المستشرقين المغرضين الحاقدين إلى السنة المطهرة من حيث ثبوتها؛ ليوجهوا إليها سهام نقدهم المغرض وما فيه من افتراء، وبعد عن التحقيق العلمي؛ ظانين أنهم يستطيعون زعزعة صرحها، وتوهين بنائها، ومكانتها التشريعية فقد جعلوا همهم التشكيك في ثبوت السنة النبوية؛ باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وركزوا هذا التشكيك في جانبين.

الجانب الأول: في ثبوت السنة من جهة التدوين.

الجانب الثاني: في صحة ثبوتها عن النبي ﷺ؛ بتوسيعهم فكرة وضع الأحاديث، وسنتعرض لهذين الأمرين بذكر أقوالهم ثم مناقشتها، والرد عليها.

أولا: تدوين السنة: زعم Goldziher[2] أن ألوف الأحاديث النبوية من صنع علماء الإسلام في الطبقات التالية لعصر الصحابة، وهذا يعني أن شيئا منها لم يدون في زمن النبي ﷺ وهذا الزعم ردده

---

[1] ـ راجع مطلب **المقارنة بين معنى السنة ومعنى الحديث** من كتابنا دراسات في السنة النبوية ص 34-35.

[2] ـ في كتابه Muhammedanishe Studien (p.241 -250).

كثير من المستشرقين أمثال Sprenger[1]، Dozy[2] وقد تأثر بهذا الزعم أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"[3].

ولا شك أن دعوى هؤلاء المغرضين، وزعمهم أن الأحاديث النبوية لم تدون في عهد النبي ﷺ، وإنما دونت في عهود متأخرة (أول القرن الهجري الثاني[4] يؤدي إلى نتائج خطيرة، يؤدي إلى عدم الاطمئنان لصحة ثبوت الأحاديث، بل انعدام هذه الصحة في بعض الأحيان؛ وذلك بافتراء الوضع وتوسيع أبوابه، ومن ثم سقوط الثقة بكل ما جاء عن النبي ﷺ، أو على الأقل يصبح باب وضع الأحاديث وافترائها على النبي ﷺ مفتوحا على مصراعيه، وهذا بدوره يؤدي إلى بطلان الاحتجاج بالسنة كمصدر تشريعي، وهذه النتائج كلها هي مراد هؤلاء المستشرقين الحاقدين المغرضين من سوق مزاعمهم، وتشكيكهم في تدوين السنة، وهذه النتائج باطلة جملة وتفصيلا وإن صحت بعض مقدماتها؛ ولتجلية ذلك كله والرد عليه، لزم تناول هذا الموضوع بشيء من التروي والتمحيص.

فمما لا شك فيه أن النبي ﷺ قد نهى عن كتابة ما يقوله، كما وأنه قد ثبت أيضا أنه أجاز الكتابة، بل إنه ثبت أن بعض الصحابة كان يكتب على عهد رسول الله ﷺ، فلابد والحال هذه من أن يكون في النهي عن الكتابة والإذن فيها أسباب ومقاصد.

---

[1] ـ في كتابه "الحديث عند العرب" Das traditions wesen bei den Arabern.

[2] ـ في كتابه Dozy, essai sur l'histoir de l'islamism: traduit par V.chauvin p. 124

[3] ـ يقول أبورية "إن قول الله تعالى: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي﴾ [المائدة4]، معناه أن القرآن هو الهداية، وهو النهاية، ولاشيء سواه، وإنما جاءت البلوى من المنقول على النبي ﷺ و نسبة الأحاديث إليه، وهو لم يقلها؛ بدليل أنه لم يدونها كما دون القرآن". انظر: أضواء على السنة المحمدية ص 52. ولاشك أن قول أبي رية هذا افتراء كبير على الله ورسوله ﷺ.

[4] ـ انظر: Muhammed a nishe studien (p. 241-250) لجولد تسيهر.

الرسول الكريم ﷺ وموقفه من كتابة الأحاديث

أ- النهي عن الكتابة

هناك ثلاثة من الصحابة الكرام[1] رضي الله عنهم أجمعين اشتهرت عنهم أحاديث عن النبي ﷺ فيها النهي عن كتابة شيء غير القرآن الكريم وهم: أبو سعيد الخدري، أبو هريرة، زيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين.

حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: أما حديث أبي سعيد الخدري فقد روي من طريقين بألفاظ مختلفة:

الرواية الأولى: عن طريق "همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي – قال همام: أحسبه قال – متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[2].

الرواية الثانية: عن طريق "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فأبى أن يأذن لنا"[3].

وهذه الرواية ضعيفة؛ إذ أجمعوا على ضعف راويها عبد الرحمن[4]. قال ابن معين: "بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء".

---

[1] ـ وقد رويت كراهية الكتابة عن ابن عباس، وابن عمر عن النبي ﷺ. انظر: مجمع الزوائد 151/1 وفيه عيسى بن ميمون الواسطي وهو متروك. وكذلك عن أبي موسى الأشعري. انظر: تقييد العلم 36-44.

[2] ـ صحيح مسلم 229/8، تقييد العلم 29-32. وانظر: هامش التقييد فقد ذكر فيه الدكتور يوسف العش من خرج تلك الأحاديث.

[3] ـ تقييد العلم ص 32-33، وسنن الترمذي 21/1، وسنن الدارمي 119/1، ومسند أحمد 21/3، وآخرون كما ذكره الدكتور يوسف العش.

[4] ـ ميزان الاعتدال 563/2.

وقال البخاري: "ضعفه علي جدا". وقال النسائي: "ضعيف" وقال أحمد: "عبد الله ثقة، والآخران ضعيفان".

وقال الشافعي: "ذكر لمالك حديث، فقال: من حدثك؟ فذكر له إسنادا منقطعا، فقال: "اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح عليه السلام"[1].

وقال عنه ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته عن رفع المراسيل، وإسناد الموقوف فاستحق الترك"[2].

خلاصة القول: إن راوية عبد الرحمن بن زيد منكرة، ولا تصح رواية أبي سعيد الخدري إلا عن طريق همام عن زيد ابن أسلم.

حديث أبي هريرة ﷺ: أما رواية أبي هريرة ﷺ فقد رويت عن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: بلغ رسول الله ﷺ أن ناسا قد كتبوا حديثه فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ﴿ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيء فليأت بها فجمعناها، فأخرجت فقلنا: يا رسول الله: نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار﴾[3].

وفي رواية علي بن سهل عن أبيه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال أبو هريرة فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار"[4].وقد حكم الإمام الذهبي على هذه الرواية فقال: "منكرة"[5]. وقد مر بنا آنفا قول النقاد في عبد الرحمن بن زيد فلا نحتاج إلى إعادته؛ لذلك فهذه الرواية ساقطة الاعتبار أيضا.

حديث زيد بن ثابت ﷺ: أما حديث زيد بن ثابت، فله روايتان:

---

[1] ـ ميزان الاعتدال 2/564-566.

[2] ـ المجروحين من المحدثين ص 145.

[3] ـ تقييد العلم ص 34-35.

[4] ـ تقييد العلم ص 34.

[5] ـ ميزان الاعتدال 2/566.

الرواية الأولى: عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال: "دخل زيد بن ثابت على معاوية، فسأله عن حديث فأمر إنسانا يكتبه، فقال له زيد: إن رسول ﷺ أمر أن لا نكتب شيئا من حديثه فمحاه"[1].

وهذه الطريقة ضعيفة؛ لأن المطلب بن عبد الله لم يسمع من زيد[2].

الرواية الثانية: "عن الشعبي: أن مروان أجلس لزيد بن ثابت رجلا وراء الستر، ثم دعاه فجلس يسأله ويكتبون فنظر إليهم زيد، فقال: يا مروان عذرا، إنما أقول برأيي"[3]. ومن الممكن أن تكون هذه هي الحقيقة، أنه كان يعارض كتابة آرائه لا كتابة الحديث، كما عارض ذلك الآخرون، ولو أنه من الصعب أن نقبل حتى هذا التوجيه؛ لأن هناك ما يثبت أنه كتب أحاديث رسول الله ﷺ كما كتب آراءه[4].

---

[1] ـ تقييد العلم ص 35.

[2] ـ تهذيب التهذيب 179/10.

[3] ـ طبقات ابن سعد المجلد الثاني 117/2، وسير أعلام النبلاء 313/2 وفيه غدرا بدل عذرا.

[4] ـ فقد كتب زيد بن ثابت في أمر الجد لعمر بن الخطاب ﷺ؛ وذلك بناء على طلب أمير المؤمنين نفسه قال زيد بن ثابت: "إن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوما ... فقال له عمر ... إني جئتك؛ لتنظر في أمر الجد فقال زيد: لا والله ما نقول فيه. فقال عمر: ليس هو بوحي حتى نزيد فيه وننقص، إنما هو شيء تراه، فإن رأيته وافقتني تبعته، وإلا لم يكن عليك فيه شيء، فأبى زيد... ثم أتاه مرة أخرى... حتى قال: فسأكتب لك فيه فكتبه في قطعة قتب..." انظر سنن الدار قطني 93/4-94.

وهو أول من صنف كتابا في الفرائض قال جعفر بن برقان: "سمعت الزهري يقول: لولا أن زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس" انظر: سير أعلام النبلاء 312/2، وانظر: هامش كتاب تقييد العلم ص 99 للدكتور يوسف العش؛ وقد روى عنه قبيس الفرائض، كما روى عنه كتابه ابنه خارجة بن زيد بن ثابت، وهو من مرويات ابن خير الإشبيلي، قال ابن خير: "كتاب الفرائض لزيد بن ثابت - رحمه الله - حدثني به أبو بكر... عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت ﷺ". انظر: فهرس ابن خير الإشبيلي ص 263. ولا تزال مقدمة هذا الكتاب - أي كتاب الفرائض - محفوظة في المعجم الكبير للطبراني. انظر: المعجم الكبير للطبراني 41/3، أو انظر أيضا: السنن الكبرى للبيهقي 247/6.

بقيت أمامنا رواية همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري. هذا الحديث أخرجه مسلم[1].

وقد اختلف العلماء حتى في هذا الحديث في وقفه ورفعه. قال ابن حجر:"ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"[2]، ولكن الشيخ أحمد شاكر[3] يرى أن هذا غير جيد وأن الحديث صحيح، وهو ما رجحه الدكتور صبحي الصالح[4].

ولقد اختلف العلماء في توجيه رواية أبي سعيد الخدري بعد التسليم بأنها مرفوعة. فذهبوا مذاهب شتى سأذكر أهمها في أسباب المنع ثم الإجازة إن شاء الله تعالى.

ب- إجازة الكتابة

قد وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهده ﷺ.

أخرج البخاري[5] عن أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب".

وأخرج البخاري ومسلم[6] عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما اشتد المرض بالنبي ﷺ قال: ﴿ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا من بعده، فاختلفوا وكثر اللغط فقال: قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع﴾.

وأخرج البخاري في صحيحه[1] عن أبي هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخذ بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب فقال:﴿إن الله حبس عن مكة القتل -

---

[1] ـ صحيح مسلم 229/8.

[2] ـ انظر : فتح الباري 168/1.

[3] ـ الباعث الحثيث ص 132.

[4] ـ علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح ص 20.

[5] ـ في كتاب العلم باب كتابة العلم 167/1 بشرح فتح الباري.

[6] ـ في كتاب العلم باب كتابة العلم 168/1 بشرح فتح الباري، وصحيح مسلم 1257/3.

أو الفيل شك من الراوي - وسلط عليهم رسول الله ﷺ، والمؤمنين... فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي فلان». وفي رواية لأبي شاه. وفي سنن أبي داود والمسند[2] عن عبد الله بن عمرو قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه. فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب، والرضا؟! فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بيده إلى فيه فقال: «اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه – أي فمه - إلا الحق». وقد ثبت أن النبي ﷺ كتب كتبا أو رسائل إلى جهات متعددة مثل: كتابه ﷺ في الصدقات، والذي أرسله أبو بكر لأنس بن مالك رضي الله عنهما، وهو مختوم بخاتم النبي ﷺ[3]. وكتابه إلى سعد بن عبادة[4]، وكتابه لأهل حضر موت[5] وكتابه لأهل اليمن[6]، وصحيفته إلى عبد الله بن عمرو بن العاص[7] وصحيفته إلى جابر بن عبد الله[8]. كما توجد صحيفة هامة للتابعي همام بن منبه الذي التقى بأبي هريرة، ونقل عنه كثيرا من أحاديث النبي ﷺ، وجمع ذلك في صحيفة. وقد وصلت هذه الصحيفة كاملة؛ إذ عثر عليها الدكتور المحقق محمد حميد الله في

---

[1] ـ في كتاب العلم باب كتابة العلم 1/166-167 بشرح فتح الباري.

[2] ـ سنن أبي داود باب العلم 3/318، ومسند أحمد 2/205.

[3] -رواه أحمد في مسنده1/183حديث 72،وانظر:السنة قبل التدوين للأستاذ محمد عجاج الخطيب ص344.

[4] ـ انظر: السنة قبل التدوين ص 346، وسنن الترمذي 2/280 بشرح عارضة الأحوذي، ومنهج النقد في علوم الحديث ص 46.

[5] ـ أسد الغابة 1/312.

[6] ـ أسد الغابة 4/293. والصحيفة رواها أبو داود في سننه والنسائي وابن حبان والبيهقي والحاكم والدارقطني وقال الشيخ أحمد شاكر: "إن الكتاب - أي الصحيفة - إسناده صحيح جدا". وانظر: المحلى/81.

[7] ـ أسد الغابة 3/233، ومسند عبد الله بن عمرو بن العاص في مسند أحمد 2/158-226. فقد أخرج الإمام أحمد قسما كبيرا من أحاديث هذه الصحيفة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

[8] ـ طبقات ابن سعد 5/344/ وتذكرة الحفاظ 1/110.

مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين[1]. كما نقلها الإمام أحمد كاملة في مسنده[2]، ونقل عنها البخاري في أبواب مختلفة[3]، والجدير بالذكر أن الصحابي الجليل أبا هريرة (ت59هـ)، هو الذي نقلت عنه أحاديث هذه الصحيفة. كما ثبت أن بعض الصحابة كان يكتب عن النبي ﷺ كعبد الله بن عمرو بن العاص، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما. فقد كانت عند سيدنا علي صحيفة فيها أحكام الدية[4].

التحقيق في أسباب المنع ثم الإجازة:

رأينا كيف أن أحاديث كثيرة تدل على جواز الكتابة وفي الوقت نفسه دل حديث أبي سعيد الخدري[5] على منع الكتابة، ولا ينبغي أن يفهم من هذا كما فهم بعض المستشرقين أن المراد بالمنع: المنع المطلق، والذي بنوا على أساسه عدم تدوين السنة ورتبوا عليه ما رتبوا. كما أننا لا نتمسك بالجواز المطلق أمام مدعاهم، بل الأمر فيه من هذا ومن هذا فليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث الجواز وحديث المنع، وإنما هو تعارض في الظاهر فقط، فإن المراد بحديث النهي عن تدوين السنة: التدوين الشامل الكامل لكل ما ينطق به النبي ﷺ وحفظه في مدونة أو كتاب كما فعل الصحابة رضي الله عنهم بالقرآن الكريم، وليس نهيا؛ لمجرد الكتابة؛ ولذا كان السماح بالكتابة محدودا، ولبعض الصحابة ممن يأمن النبي ﷺ خلطهم الحديث بالقرآن. وقد اختلفت آراء العلماء في إزالة هذا التعارض الظاهري، وفي التوفيق بين الأحاديث. فالإمام ابن قتيبة (ت276هـ) في "تأويل مختلف الحديث"[6] يقول: "إن في هذا معنيين:

---

[1] ـ السنة قبل التدوين ص 345 فما بعدها، وعلوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح ص 32.

[2] ـ مسند الإمام أحمد 312/2-319.

[3] ـ صحيح البخاري 34/1، 39، 56، 64، 91 و56/4، 63، 86 ومواضع أخرى أيضا. ط مصر 1313هـ.

[4] ـ انظر: صحيح البخاري كتاب العلم، باب كتابة العلم 165/1-166 بشرح فتح الباري.

[5] ـ أخرجه مسلم 229/8.

[6] ـ تأويل مختلف الحديث ص 286-287، وص 290.

أحدهما: أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد ذلك لما علم أن السنن تكثر، وتفوت الحفظ أن تكتب وتقيد.

والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية[1]، والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن، و لم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له".

وأبدى الإمام الخطابي رأيا له وجاهته، فقال في معالم السنن[2]: "يشبه أن يكون النهي متقدما، وآخر الأمرين للإباحة وقد قيل: إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظورا وتقييد العلم بالخط منهيا عنه فلا".

ويميل الرامهرمزي[3] إلى نسخ النهي عن الكتابة، فيقول: "أحسب أنه كان محفوظا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[4].

هذه جملة آراء العلماء في بحث إشكال التعارض بين الروايات، وكلها اجتهادات يعوزها الاستناد النقلي، اللهم إلا القول بالنسخ فقد استدل له من النقل، ومال إليه كثير من العلماء كالمنذري، وابن

---

[1] ـ طبقات ابن سعد المجلد السابع 189/2، وسير أعلام النبلاء 54/3.

[2] ـ شرح مختصر سنن أبي داود 246/5، وقارن بتهذيب السنن للمنذري 247/5، وانظر تعليق ابن القيم، وانظر: توجيه النظر ص 5-6.

[3] ـ الرامهرمزي: بفتح الميم الأولى، وضم الهاء، وسكون الراء، وضم الميم الثانية بعدها زاي، بلد بخوزستان في فارس، وهي في الجانب الغربي من إيران على مقربة من الخليج العربي، وهي مكونة من كلمتين "رام" و"هرمز". ومعنى "رام" بالفارسية المراد والمقصود، و"هرمز" أحد الأكاسرة ومعناه: مراد هرمز.

[4] ـ انظر: تصدير تقييد العلم للدكتور يوسف العش ص 9، وكتاب الحديث والمحدثون د. محمد محمد أبو زهو ص 122-125، وقد جمع الإمام النووي الأقوال في شرح صحيح مسلم 130/18.

القيم، وابن حجر، وغيرهم؛ وذلك لأن الإذن بالكتابة متأخر عن النهي عنها[1] فإن النبي ﷺ قال في غزوة الفتح: "اكتبوا لأبي شاه..."، يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها. وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي؛ لأنه لم يزل يكتب ومات وعنده ما كتبه، وهي الصحيفة التي كان يسميها "**الصادقة**" ولو كان النهي عن الكتابة متأخرا لمحاها عبد الله بن عمرو.

وهذا الرأي في التحقيق ينبغي أن لا يجعل منافيا للآراء السابقة، بل إنه متمم لها حيث نأخذ من تلك الآراء علة النهي السابق، وأنه لما زالت العلة ورد الإذن بالكتابة؛ لذلك يقول الحافظ ابن حجر[2]: "وهو أقربها مع أنه لا ينافيها". إلا أننا نلاحظ أن القول بالنسخ لا يحل الإشكال في هذه المسألة؛ لأن النهي عن الكتابة لو نسخ نسخا عاما لما بقي الامتناع عن الكتابة في صفوف الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ ولأقيمت الحجة عليهم من طلبة العلم الذين كانوا على أشد الحرص على تدوين الحديث فما زال المشكل بحاجة إلى مخلص مناسب لحله.

والذي يهدي إليه النظر في هذه المسألة أن الكتابة لا ينهى عنها لذاتها؛ لأنها ليست من القضايا التعبدية التي لا مجال للنظر فيها؛ ولأنها لو كانت محظورة لذاتها لما أمكن صدور الإذن بها لأحد من الناس كائن من كان.

---

[1] ـ رأى الشيخ رشيد رضا أن الإذن بالكتابة متقدم عن النهي عنها، وهو رأي تفرد به في هذا الموضوع حيث قال: "ولو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها تعارضا يصح أن يكون به أحدهما ناسخا للآخر لكان لنا أن نستدل على كون النهي هو المتأخر؛ بأمرين: أحدهما: استدلال من روي عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة، ومنعها بالنهي عنها، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ. وثانيهما: عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره، ولو دونوا، ونشروا لتواتر ما دونوه." انظر: مجلة المنار 767/10، وأضواء على السنة المحمدية ص 48. و في الواقع هذا الرأي من الشيخ هو وليد نظرته إلى السنة النبوية؛ لأنه في رأيه لم يرد النبي ﷺ أن تكون أحاديثه دينا عاما كالقرآن".انظر:بشيء من التفصيل في هذا الموضوع كتاب:دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد مصطفى الأعظمي 79/1 .

[2] ـ فتح الباري 168/1.

وعلى هذا فلا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد، والعلة التي تصلح لذلك – في نظرنا – واختيار المحققين[1] هي: خوف الانكباب على درس غير القرآن وترك القرآن اعتمادا على ذلك[2].

ذلك أننا تأملنا أقوال الصحابة الذين امتنعوا عن الكتابة وحظروها، فإذا بنا نجدهم يصرحون بذلك: هذا أبو نضرة يقول: قلنا لأبي سعيد: "لو كتبتم لنا، فإنا لا نحفظ قال: لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف. كان رسول الله ﷺ يحدثنا فنحفظ فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم"[3].

وهذا أبو سعيد الخدري ﷺ، وهو راوي الحديث يفسر النهي عن الكتابة بأنه خشية أن يجعل الحديث موضع القرآن، وراوي الحديث أعلم بما روى كما يقرر المحققون من أئمة الحديث.

وعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب ﷺ أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له فقال: "إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما قبلكم كتبوا كتبا، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا"[4].

---

[1] ـ انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص 43.

[2] ـ وقد وقع ذلك وللأسف لبعض شبابنا حيث اشتغلوا بالحديث وهجروا القرآن الكريم، فربما ذكرت لأحدهم آية قرآنية سارع وقال لك: حديث ضعيف!! نسأل الله لنا ولهم الهداية. آمين.

[3] ـ أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص36، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 64/1.

[4] ـ أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص49، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 64/1. والروايات عن سيدنا عمر في ذلك كثيرة منها: ماروى الشعبي عن قرظة بن كعب قال: "خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر إلى صرار، فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامضوا وأنا شريككم. فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا قال: نهانا عمر بن الخطاب". انظر: جامع بيان العلم وفضله 120/2.

وقد أعلن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ هذا على ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ، وأقروه؛ مما يدل على استقرار أمر هذه العلة في نفوسهم؛ ولذلك فإن هذا المعنى نقل عن جماعة من الصحابة، كابن عباس[1]، وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري[2]. بل نقل ذلك ابن سيرين عن الصحابة عموما فقال: "كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب ورثوها"[3].

قال الخطيب[4]: "فقد ثبت أن كراهة الكتابة من الصدر الأول إنما هي؛ لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، أو يشغل عن القرآن بسواه...".

وقد استقر أمر هذه العلة أيضا في نفوس التابعين، حيث يقول الضحاك بن مزاحم الهلالي (ت-105هـ):" لاتتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف"[5]. من أجل ذلك نجد أن الكتابة التي أذن بها هي التي لا تتخذ طابع التدوين العام، أي لا تتخذ مرجعا يتداول بين الصحابة رضي الله عنهم؛ ولذلك لم يأمر النبي ﷺ أحدا بكتابة الحديث كما أمر بكتابة القرآن، وإنما أذن لأفذاذ من الصحابة بذلك، و لم يكن الصحابة الكرام يتداولون تلك الصحف من الحديث، و لم نجد في شيء من الروايات أن أحدا فعل ذلك، وإنما كانت تلك الصحف بين أيديهم بمثابة المذكرات فلما انتشر علم القرآن، وكثر حفاظه، وقراؤه، وأمن على علمه أن لا يفي بكفاية المجتمع، أو أن يلتبس به غيره لدى الناس، أقبل الأئمة على تدوين الحديث النبوي تدوينا اتخذ صبغة العموم، وتداولت صحفه المكتوبة، وذلك بأمر أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ﷺ وعلى ذلك فإننا نرى أن تقييد الحديث مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع الحديث في الصحف خاصة بمن يكتب دون أن تتداول بين الناس، وهذه بدأت منذ عهده ﷺ وبإذنه.

---

[1] ـ انظر: تقييد العلم ص 43.

[2] ـ المصدر السابق ص 53-56، وجامع بيان العلم وفضله 1/64-67.

[3] ـ تقييد العلم ص 61.

[4] ـ تقييد العلم ص 57.

[5] ـ المصدر السابق ص 47.

المرحلة الثانية: الكتابة التي تقصد مرجعا يعتمد عليه، ويتداولها الناس، وهذه بدأت من القرن الثاني للهجرة، وكانت في كل من هاتين المرحلتين مجرد جمع للأحاديث في الصحف غالبا لا يراعى فيها تبويب أو ترتيب معيّن، ثم جاء دور التصنيف الذي اتخذت فيه الكتابة طابع التبويب، والترتيب من منتصف القرن الثاني، وبلغ أوجه وذروته في القرن الثالث المعروف بعصر التدوين[1].

وبهذه الأدلة والأقوال مجتمعة لا يبقى لدعوى المستشرقين في أن السنة النبوية لم تدوّن إلا في عهود متأخرة أيُّ حظٍ من دليل ثابت أو حجة قوية. ومن ثمّ فإن ما راموا التوصل إليه من توهين الأحاديث، وتضعيف أسانيدها مبني على غير أسلس أو أثارة من علم.

التدوين الرسمي للسنة: أما التدوين الذي قطع دابر كل متقوّل ومتصيّد، هو التدوين الشامل للسنة الذي محصت فيه الصحاح من الأحاديث عن غيرها، وهذا التدوين كان غاية كبيرة وعظيمة، كان ينشدها ويتطلع إليها كثير من أئمة الإسلام، وكان أولهم كما رأينا الخليفة العادل سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، ولما كان عهد الخليفة الأموي العادل سيدنا عمر بن عبد العزيز ﷺ أراد جمع أحاديث النبي ﷺ فأرسل إلى أبي بكر بن حزم عامله وقاضيه على المدينة المنورة قائلا له: "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء"[2]. وطلب منه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصاري(ت98هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت106هـ)، و لم يخص ابن حزم بهذا، بل أرسل كذلك إلى ولاة الأمصار كلها وكبار علمائها يطلب منهم طلبه من ابن حزم، والذي يظهر أن أبا بكر بن حزم كتب شيئا من السنة، فقد أنفذ إليه ما عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد، ولكنه لم يدوّن كل ما في المدينة من سنة أو أثر، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم الزهري (ت124هـ)، ثم شاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الإمام الزهري وكان أول من جمعه بمكة ابن

---

[1] ـ انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص 40 فما بعدها.

[2] ـ صحيح البخاري 27/1.

جريج (ت150هـ)، وابن إسحاق (ت151هـ)، وبالمدينة سعيد بن أبي عروبة (ت156هـ)، والربيع بن صبيح (ت160هـ)، والإمام مالك (ت179هـ)، وبالبصرة حماد بن سلمة (ت167 هـ)، وبالكوفة سفيان الثوري (ت161هـ) وبالشام أبو عمرو الأوزاعي (ت157هـ)، وبواسط هشيم (ت173هـ)، وبخراسان عبد الله بن المبارك (ت181هـ)،وباليمن معمر (ت154هـ)، وبالري جرير بن عبد الحميد(ت 188هـ)، وكذلك فعل سفيان بن عيينة (ت198هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت160هـ)، وهؤلاء جميعا كانوا في عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك، وكان صنيعهم في التدوين: أن يجمعوا حديث رسول الله ﷺ مختلطا بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد. قال الحافظ ابن الحجر: "إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي؛ فإنه روي عنه أنه قال: "هذا باب من الطلاق جسيم"[1].

ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث فكتب الإمام البخاري (ت256هـ) كتابه الصحيح، وتبعه تلميذه الإمام مسلم (ت261هـ) فألف صحيحه، ثم توالت كتب السنة كسنن أبي داود (ت275هـ)، والنسائي (ت303هـ) وسنن الترمذي (ت279هـ)، وسنن ابن ماجه (ت273هـ). وقد جمع هؤلاء الأئمة الأعلام في مصنفاتهم كل مصنفات الأئمة السابقين، إذ كانوا يروونها عنهم كما هي عادة المحدثين، ثم جاء القرن الرابع فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئا جديدا إلا قليلا مما استدركوه عليهم، وكل صنيعهم جمع ما جمعه من سبقهم، والاعتماد على نقدهم، والإكثار من طرق الحديث، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ) ألف معاجمه الثلاثة.

1- **الكبير**: وذكر فيه الأحاديث بجمع مارواه كل صحابي على حده، ورتب فيه الصحابة على الحروف، وهو مشتمل على خمسمائة وخمسة وعشرين ألف حديث.

---

[1] ـ انظر: توجيه النظر ص8،وراجع السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص103فمابعدها.

2- **الأوسط**: 3- **والأصغر**: ذكر فيهما الأحاديث بجمع ما رواه كل شيخ من شيوخه على حده، ورتب فيهما شيوخه على الحروف أيضا.

ومنهم: ابن خزيمة (ت311هـ)، والإمام الطحاوي (ت321هـ)، وابن حبان البستي (ت354 هـ)، والإمام الدارقطني (ت385هـ).

بهذا تم تدوين السنة وجمعها وتمييز صحيحها من غيره، ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض استدراكات على كتب الصحاح، وبهذا التدوين لا يبقى لأولئك المستشرقين المغرضين وأذنابهم من المستغربين متمسك في الطعن بصحة الاستناد إلى السنة النبوية، باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم.

ثانيا: وضع الأحاديث

عول المغرضون من المستشرقين كثيرا على وضع الأحاديث، ووجدوا في هذا الباب مجالا فسيحا؛ للطعن في السنة النبوية طعنا يؤدي إلى فصلها عن القرآن الكريم، واعتبار القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للتشريع الإسلامي مع بعض الطعون التي وجهت إليه؛ لكيلا يبقى للإسلام كتشريع أي مصدر سليم يستند إليه في تقرير الأحكام، ولقد ساعدهم على بسط الكلام وتشعيب مسائله ما وجدوه حقا من كلام أئمة الحديث في وضع الأحاديث، وهذا لا ينكره أحد إلا أن المنطق العلمي، والنظر الموضوعي كان يقتضي من هؤلاء المستشرقين مناقشة طرق أئمة الحديث في نقد الأحاديث ومنهجهم في غربلتها وتمييز الصحيح من غيره، ونتائج جهودهم الجبارة التي بذلوها؛ لإفراز الصحيح من غيره، وتخليصه مما شابه، ولقد حاول Goldziher أن يؤصل لفكرة وضع الأحاديث ويوسع رقعتها، وتبعه في ذلك كل من أتى بعده من المستشرقين. فيقول: "لا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ، أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى"[1].

---

[1] ـ العقيدة والشريعة لجولدسيهر ص 49.

وينقل Schacht عن Goldziher ما هو أبعد من ذلك فيقول: "إن goldziher أعرب عن تحفظه، وريبته بالسنة؛ للأحاديث الموجودة حتى في الكتب الأصلية، وليس ذلك فحسب، بل بين بطريقة إيجابية أن الأغلبية العظمى لأحاديث النبي ﷺ هي عبارة عن وثائق لا للعصر الذي تزعم الانتساب إليه، بل للمراحل التالية من تطور المذاهب في قرون الإسلام الأولى"[1]. ثم يفصح Schacht عن الأساس الخاطئ الذي يبني عليه المستشرقون دراساتهم، فيقول مشيرا إلى كلام Goldziher السابق: "وقد أصبح هذا الاكتشاف اللامع حجر الزاوية لكافة البحوث الجادة للقانون، والفقه المحمدي في عهده المبكر"[2]. ويحاول goldziherأن يجعل من الحكومة في عهد بني أموية طرفا في عملية الوضع فيقول: "ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، فإن الحكومة نفسها لم تقف ساكنة إزاء ذلك فإذا أرادت أن تعمم رأيا، وتسكت هؤلاء الأتقياء، تذرعت أيضا بالحديث الموافق لوجهات نظرها، فكانت تعمل ما يعمله خصومها، فتضع الحديث أو تدعو إلى وضعه".

ويرد الأستاذ مصطفى السباعي على هذا بقوله: "وهذه دعوة جديدة لا وجود لها إلا في خيال كاتبها، فما روى لنا التاريخ أن الحكومة الأموية وضعت الأحاديث؛ لتعمم بها رأيا من آرائها، ونحن نسأله أين تلك الأحاديث التي وضعتها الحكومة؟ إن علماءنا اعتادوا ألا ينقلوا حديثا إلا بسنده، وهاهي أسانيد الأحاديث الصحيحة محفوظة في كتب السنة ولا نجد في حديث واحد من آلافها الكثيرة في سنده عبد الملك، أو يزيد، أو الوليد، أو أحد عمالهم كالحجاج، وخالد بن عبد الله القسري وأمثالهم. فأين ضاع ذلك في زوايا التاريخ لو كان له وجود؟ وإذا كانت الحكومة الأموية لم تضع، بل دعت إلى الوضع، فما الدليل على ذلك؟[3]

ومن جانب آخر لم يقتصر زعم الوضع على عهد النبي ﷺ، بل إن معظم الأحاديث وضعت في عهود لاحقة، فهذا schacht يزعم أن معظم الأحاديث الموجودة في الصحيحين وكتب السنة الأخرى وضعت بعد وقت الإمام مالك والشافعي، وأن أول مجموعة جديرة بالاعتبار في الأحاديث

---

[1] .—The origins p. 4.

[2] .—The origins p. 4.

[3] ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 203.

عن النبي ﷺ نشأت حوالي وسط القرن الثاني للهجرة[1] ويقول goldziher: "إن المسلمين لما فتحوا هذه البلاد حكموها بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حوروا هذه التقاليد والقوانين، وأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية، ثم جعلوها أحاديث شريفة نسبوها إلى نبيهم".

ويرى أولئك المستشرقون أن وضع الأحاديث كان لأجل إسناد أصحاب المذاهب لآرائهم، فكانوا يضعون الأحاديث؛ لتسند رأيهم، ثم يرفعونها إلى النبي ﷺ[2] ويضيفون إلى ذلك أن فقهاء المسلمين لما رأوا قصور القرآن عن استيعاب حاجات المجتمع الشرعية أرادوا إضافة الشمولية على الفقه والتشريع الإسلامي عن طريق وضع الأحاديث، وفي ذلك يقولgoldziher: "ألوف الأحاديث هي من وضع العلماء الذين أرادوا أن يجعلوا من الإسلام دينا شاملا فخلقوا هذه الأحاديث، والقرآن لم يعط من الأحكام إلا القليل، ولا يمكن أن تكون أحكامه شاملة لهذه العلاقات غير المنتظرة"[3]. وهنا يفصح هذا المستشرق عن نية أولئك المغرضين الحاقدين الدفينة المكشوفة في الطعن بشمولية الإسلام من خلال زعم وضع الأحاديث. فهو إقرار منهم بشمولية الإسلام من الناحية التشريعية، وفي نفس الوقت طعن في شرعية هذه الشمولية بنسبتها إلى عمل الفقهاء، ووضاع الأحاديث.

ويريد المستشرقون من ذلك أيضا التوصل إلى حصر الشرعية في القرآن الكريم، فكل ما جاء عن السنة ينبغي عرضه على القرآن فإن وافقه قبل، وإن لم يوافقه فهو مردود[4]. وهذا حجب لأحكام

---

[1] ـ انظر: أصول الفقه لـ schacht ص 4 و138.

[2] ـ العقيدة والشريعة لجولدسيهر ص 50.

[3] ـ راجع الرد على هذا القول بتفصيل في " السنة المفترى عليها " ص 251.

[4] ـ إن مسألة عرض السنة على الكتاب، فإن وافقته قبلت وإلا فلا، قد استدل أصحابها بحديث وهو: "إن الحديث سيفشو عني فما آتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما آتاكم عني يخالف القرآن فليس مني". فقد قال فيه الإمام البيهقي: "رواه خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله ﷺوخالد مجهول،وأبو جعفر ليس بصحابي فالحديث منقطع".مفتاح الجنةص15.

السنة فيما عدا ما جاء في القرآن الكريم، وفي هذا ما فيه من خطورة وخطإ علمي لا يمكن التسليم به، كما سنوضحه فيما يأتي.

حقيقة وضع الأحاديث

إن كلام المستشرقين السابق في وضع الأحاديث كلام ليس صحيحا في جملته، وإن كان صحيحا في بعض جوانبه مما يحتاج في الحكم عليه، وإلى وزنه بميزان علمي دقيق. نعرضه الآن بشكل مختصر.

كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها، واتخاذها وسيلة؛ لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما شكلا حربيا سالت به دماء المسلمين، وأزهقت فيه أرواحهم، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف وأحزاب متعددة، وحاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن وبالسنة، فعمل بعضهم على تأويل آي القرآن على غير المراد منها؛ لتأييد مذهبهم ورأيهم، واضطروا إلى تحميل النصوص من القرآن والسنة بأكثر مما تتحمله، ووضعوا على لسان سيدنا محمد ﷺ ما يؤيد مدعاهم، كالحديث الموضوع: "علي خير البشر من شك فيه كفر" وحديث:"الأمناء ثلاثة أنا- أي سيدنا محمد ﷺ - وجبريل ومعاوية".

أسباب الوضع وأصناف الواضعين

وقد عنى العلماء بدراسة أسباب الوضع، وتصنيف الواضعين بحسب الأسباب التي دعتهم إلى الوضع؛ لما في ذلك من إلقاء الضوء؛ لكشف الأحاديث الموضوعة.

وقال الإمام الشافعي: "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير، وإنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء". الرسالة ص 225.

وقال ابن حزم في الحسين بن عبد الله أحد رواة هذا الحديث من بعض الطرق:"الحسين بن عبد الله ساقط متهم بالزندقة". الإحكام لابن حزم 76/2.

وقال الإمام البيهقي أيضا:"والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن" مفتاح الجنة ص 6.

ونقدم عرضا مستخلصا مما نجود.

أولا: الخلافات السياسية: كانت فتنة سيدنا عثمان ﷺ، وما تلاها بداية الانقسامات السياسية في الدولة الإسلامية إلى فرق وأحزاب، وبدأ كل فريق، أو حزب يؤيد مسلكه، وإن اقتضى الأمر وضع الأحاديث، وظهر جليا وضع الأحاديث في مدح الأشخاص، أو البيوتات، أو الجنس، أو القبيلة إلى غير ذلك.

مثل حديث: "أبو بكر يلي أمتي بعدي"، وحديث "علي خير البشر من شك فيه كفر"، وحديث:" الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل ومعاوية"[1].

ثانيا: الخلافات الفقهية: إن التعصب للمذاهب الفقهية أدى ببعض المقلدين الجهلة إلى اختلاق أحاديث يؤيدون بها مذاهبهم – زورا وبهتانا – حيث لا حديث، ويقابلهم الخصوم بمثل ذلك، فيضعون ما يؤيدون مذهبهم. وقد تبلغ الجراءة بهؤلاء وأولئك حد الخلط بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ، فيضعون في فيه عبارات أقيستهم التي وصلوا إليها باجتهادهم، وغالبا ما يكونون من مدرسة الرأى التي تعنى بالقياس عناية خاصة.

قال أبو العباس القرطبي[2]: "استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ،كذا!!؛ ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوي الفقهاء؛ لأنهم لا يقيمون لها سندا!!".

ثالثا: العداء للإسلام وقصد تشويهه

وهو ما عمد إليه الزنادقة خصوصا من أبناء الأمم المغلوبة، فقد كانوا يعتزون بدولهم القوية، ويحقرون العرب، فلما زالت دولهم على أيدي العرب عز ذلك عليهم، وراحوا يسعون؛ لإفساد أمور

---

[1] ـ انظر: الكلام عن هذه الأحاديث في كتاب **المغني في الضعفاء** الإمام الذهبي. وقد أثبت الدكتور نور الدين عتر أرقامها في فهرسته.

[2] ـ أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب **المفهم شرح صحيح مسلم** وعبارته هذه عن فقهاء الرأي نقلها عنه الحافظ السخاوي في فتح المغيث 264/1.

المسلمين بالدس حيث عجزوا أن ينالوا منهم بالقوة والحجة والبرهان، ووجدوا كتاب الله محفوظا ومتواترا، فعمدوا إلى حديث رسول الله ﷺ يدسون فيه ويختلقون؛ لإفساد الدين على أهله، وإفساد عقولهم وتفكيرهم؛ للصد عن دين الله، وتهجينه بدس الأحاديث المستشنعة والمستحلية. قال حماد بن زيد: "وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث"[1].

وقال ابن عدي في عبد الكريم بن أبي العوجاء: "– لما أخذ وأتي به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه – قال: "والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام"[2].

ومثل محمد بن سعيد بن حسان الأزدي الشامي المصلوب في الزندقة، روى عن حميد عن أنس مرفوعا: "أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله"[3]. زاد في الحديث "إلا أن يشاء الله"؛ لدعم ما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والتنبؤ.

رابعا: الترغيب والترهيب؛ لحث الناس على الخير

صنع ذلك قوم من الجهلة ينسبون إلى الزهد والتعبد، حملهم التدين المتلبس بالجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب؛ ليحثوا الناس على الخير، ويزجروهم عن الشر بزعمهم الفاسد.

أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[4] عن يحي بن سعيد القطان قال: "لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث". قال مسلم: "يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب".

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[5]: "المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين: منهم من شغلته العبادة عن الحفظ فكثر الوهم في حديثه فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل: أبان بن

---

[1] ـ الباعث الحثيث ص 84.

[2] ـ الباعث الحثيث ص 84.

[3] ـ الباعث الحثيث ص 84.

[4] ـ مقدمة صحيح مسلم ص 13.

[5] ـ شرح علل الترمذي لابن رجب 1/389-390.

أبي عياش، ويزيد الرقاشي، وقد كان شعبة يقول في كل منهما: "لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه"[1].

ومنهم من كان يتعمد الوضع ويتعبد بذلك!! كما ذكر عن محمد بن أحمد بن غالب غلام الخليل، وعن زكرياء بن يحي الوقار المصري".

وغلام الخليل الذي ذكره الحافظ ابن رجب كان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت الباقلاء صرفا!! قيل له: "هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ فقال: وضعناها؛ لنرقق بها قلوب العامة".

قال أبو داود[2]: "أخشى أن يكون دجال بغداد".

وأما زكرياء بن يحي الوقار فقد كان فقيها صاحب حلقة، قيل: كان من العلماء العباد الفقهاء، نزح عن مصر أيام محنة القرآن إلى طرابلس المغرب – ليبيا-.

قال ابن عدي: "يضع الحديث"، وقال الحافظ صالح جزرة: "حدثنا زكرياء الوقار، وكان من الكذابين الكبار"[3].

وهذا الصنف من الواضعين أشد الأصناف خطرا، وأعظمهم ضررا حيث يقع حديثهم من العامة موقع القبول، والتسليم، لا يظنون بهم الكذب، ولايتوقعونه منهم. وكم ترى من أعاجيب هذه الفئة التي تفصل التعبد، وتزكية النفس عن العلم، حتى أصبحوا حجة على الدين، مفسدة لعقول المسلمين.

خامسا: التوصل إلى الأغراض الدنيوية

أ– كالتقرب من الطبقة الحاكمة: وهذا غالبا ما يصنعه علماء السوء في كل عصر ومصر تقربا إليهم، وكسبا للحظوة عندهم، كما صنع غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدي، وكان المهدي يحب الحمام، ويلعب به، فإذا قدامه حمام، فقيل لغياث: حدث أمير المؤمنين فقال: حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال: ﴿ لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر، أو

---

[1]ـــ وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عن التحديث عنهما وعن أمثالهما.

[2]ـــ ميزان الاعتدال 1/141-142.

[3]ـــ المصدر السابق 2/77.

جناح﴾ - فأدخل فيه قوله "أو جناح" -. فأمر له المهدي ببدرة، فلما قام قال: "أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول اللهﷺ"، ثم قال المهدي: "أنا حملته على ذلك"، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه[1].

ب - أو تجميع الناس حول الراوي كما كان يفعل القصاص، والشحاذون أيضا حتى عظم البلاء من مثل هذه الفئات.

والقصاص أولع الناس بالإغراب، يستميلون به وجوه العوام إليهم، ويستدرون أموالهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث.

قال ابن قتيبة[2]: "ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثا عجيبا خارجا عن قطر العقول، أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون، فإذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوئ الله تعالى وليه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون ألف مقصورة في كل مقصورة سبعون ألف قبة... فلا يزال في سبعين ألف كذا، وسبعين ألف كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها وكلما كان من هذا أكثر كان العجب أكثر، والقعود عنده أطول، والأيدي بالعطاء إليه أسرع!!".

سادسا: أن يقع الوضع في حديث الراوي من غير تعمد وقصد لذلك، كأن يغلط فيرفع إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه، كما وقع لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه، أو في بصره، أو في كتابه، فيروي ما ليس من حديثه غالطا، وهذا الصنف من الوضع أشد الأصناف خفاء؛ لأنهم لم يتعمدوا وهم أهل صدق، فاستخراج ذلك دقيق جدا إلا من الأئمة النقاد، وأما باقي الأصناف فالأمر فيهم أسهل؛ لأن كون تلك الأحاديث كذبا لا يخفى إلا على الجاهلين بهذا العلم.

---

[1] ـ شرح النخبة ص 20، وتدريب الراوي 1/285-286. وللحديث أصل في السنن الأربعة إلا أن أصحابها لم يذكروا الجناح. انظر: لقط الدرر ص 82.

[2] ـ في تأويل مختلف الحديث ص 279-280 باختصار يسير.

محاربة الوضع وأهم وسائلها:

لم يكن أئمة الحديث غافلين عن حركة الوضع، وخطورتها وأبعادها؛ ولذا كانت جهودهم مواكبة لبداية الوضع بعد الفتنة. يقول ابن سيرين مؤرخا لبداية النظر في الإسناد بعد أن لم يكن الصحابة، والتابعون يطلبون ذلك: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1]. وقد اتبع الأئمة؛ لمحاربة الوضع، ودرء مفاسد الوضاعين وسائل علمية دقيقة نلخصها فيما يأتي:

1- البحث في أحوال الرواة، وتتبع روايتهم وسلوكهم، وقد ميزوا بذلك بين الثقات الأثبات، وبين أهل الصدق الذين وقع لهم تخليط، وأهل الكذب والفسوق؛ وذلك بتطبيق المعايير التي تثبت العدالة والضبط.

2- التحذير من الكذابين، وفضحهم، والإعلان بكذبهم على رؤوس الناس.

قال يحي بن سعيد: "سألت شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظه؟ قالوا: بين أمره للناس"[2].

وقال سفيان بن عيينة: "لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[3]؛ وذلك لأنه كان يدلس، وكان المجتمع الإسلامي واعيا مدركا يتلقى كلام العلماء بالقبول ويعمل به. كان جعفر بن الزبير، وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما، وكان الزحام على جعفر بن الزبير، وليس عند عمران أحد، وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجبا للناس اجتمعوا على أكذب الناس، وتركوا أصدق الناس، فما أتى عليه قليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران، وتركوا جعفر، وليس عنده أحد".

---

[1] ـ أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه 15/1.

[2] ـ انظر: الكفاية ص 43.

[3] ـ مقدمة الجرح والتعديل ص 40-41.

وهكذا كان أئمة الحديث لهم القدم الراسخ في المجتمع، والكلمة النافذة، قال الإمام الذهبي[1]: "فشهادة الفرد منهم ترد الكثير من الأخبار، وتوثيق الحجة منهم موجبة للاحتجاج بما ثبتوه من أحاديث سيد الأبرار، إن هذا لهو الفخار، وإن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار".

3- البحث عن الأسانيد: فلا يقبل حديث لا يوجد له إسناد، بل يعتبر باطلا، وما روي بسنده يبحث فيه سندا ومتنا على ضوء شروط القبول، وقواعد هذا العلم.

4- اختبار الحديث بعرضه على الروايات الأخرى، والأحاديث الثابتة؛ فيتبين بذلك ما وقع فيه من وهم، أو علة وقعت من أهل الصدق.

5- وضع ضوابط يكشف بها الحديث الموضوع.

6- التصنيف في الأحاديث الموضوعة؛ للتنبيه عليها، والتحذير منها.

منهج أئمة الحديث في معرفة الحديث الموضوع:

لقد وضع الأئمة النقاد منهجا علميا دقيقا يميزون به الرواية الصحيحة من المختلقة المفتراة، وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها السبع الآتية التي يكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه[2].

القاعدة الأولى: اعتراف الواضع نفسه باختلاق الأحاديث، كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم، الملقب بالجامع[3]، فإنه أقر بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة[4]، ومن ذلك إقرار عمر بن صبح بن عمران التيمي بأنه وضع خطبة للنبي ﷺ، وإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل علي بن أبي طالب ﷺ سبعين حديثا.

---

[1] ـ في ديباجة كتابه المغني في الضعفاء.

[2] ـ انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص 310-316، وعلوم الحديث ومصطلحه ص 264-266.

[3] ـ لقب بالجامع؛ لأنه أخذ العلم عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، والمغازي عن أبي إسحاق، فكأنه جمع الكمالات. قال فيه أبو حاتم:"جمع فيه كل شيء إلا الصدق". وقد ولي نوح الجامع هذا قضاء مرو في خلافة المنصور. انظر: توضيح الأفكار 81/2.

[4] -وقد صح جملة من الأحاديث في فضائل سور من القرآن خاصة وهي:الفاتحة، البقرة، آل عمران،السبع الطوال جملة،الكهف،يس،الدخان،تبارك، الزلزلة، الكافرون،النصر،الإخلاص،المعوذتان:الإتقان4/106-116.

القاعدة الثانية: أن يكون في المروي لحن في العبارة، أو ركة في المعنى كما قال ابن الصلاح وغيره.

واعترض الحافظ ابن حجر فقال[1]: "المدار في الركة على ركة المعنى؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة... أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك؛ لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح".

إلا أن في اعتراض الحافظ ابن حجر شيئا يدعو للبحث؛ لأن الأئمة النقاد اشترطوا للرواية بالمعنى أن يكون راوي المعنى عالما باللغة عالما بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه رواه بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التناسب؛ فإنه لا شك قد أخل بالمعنى، ويجب أن يرد، كما أننا لا نعلم حديثا مقبولا قد جاء مسف الألفاظ مختل التراكيب[2].

وإنما حكم الأئمة النقاد بالوضع لهذا السبب؛ لأنه حصلت لهم من مزاولة ألفاظه ﷺ هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من حديثه ﷺ، وما لا يجوز.

قال الربيع بن خثيم[3]: "إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها".

وقال ابن الجوزي: "الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب".

وقال البلقيني[4]: "وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنتين وعرف ما يحب وما يكره، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا، يعلم ذلك أنه كان يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه".

القاعدة الثالثة: أن يكون المروي مخالفا للعقل، أو الحس والمشاهدة، غير قابل للتأويل.

---

[1] ـ تدريب الراوي 276/1.

[2] ـ انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص 312.

[3] ـ أسنده عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص 62.

[4] ـ انظر: تدريب الراوي 276/1.

قيل لعبد الرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: "إن سفينة نوح طافت بالبيت، وصلت خلف المقام ركعتين!؟ قال: نعم".

وواضع هذا الخبر، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، مشهور بكذبه وافترائه، ففي التهذيب نقلا عن الإمام الشافعي: "ذكر رجل لمالك حديثا منقطعا، فقال: اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح!!"[1].

وكحديث: "إذا عطس الرجل عند الحديث، فهو دليل صدقه". قال ابن القيم[2]: "هذا وإن صحح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه؛ لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله! ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس".

القاعدة الرابعة: أن يتضمن المروي وعيدا شديدا على أمر صغير، أو وعدا عظيما على أمر حقير، كالخلود في جنات النعيم في رفقة آلاف من الحور العين؛ لفعل مندوب، أو ترك مكروه، أو الخلود في جهنم مع مقت الله، وغضبه؛ لترك مندوب أو فعل مكره. وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم[3].

قال ابن الجوزي: "وإني لأستحيي مع وضع أقوام وضعوا: "من صلى كذا، فله سبعون دارا، في كل دار سبعون ألف بيت في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية"، وإن كانت القدرة لا تعجز، ولكن هذا تخليط قبيح. وكذلك يقولون: "من صام يوما كان كأجر ألف حاج، وألف معتمر، وكان له ثواب أيوب"، وهذا يفسد مقادير موازين الأعمال". اهـ

القاعدة الخامسة: أن يكون واضع الخبر مشهورا بالكذب، رقيق الدين، لا يتورع عن اختلاق الأحاديث، والأسانيد؛ انتصارا لهوى شخصي. قيل لمأمون بن أحمد الهروي: "ألا ترى إلى الشافعي، ومن تبعه بخرسان؟!فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس،

---

[1] ـ الباعث الحثيث ص 91، تيسير مصطلح الحديث للدكتور نذير حمادو 93/2.

[2] ـ المنار المنيف ص 51.

[3] ـ تدريب الراوي 276/1، تيسير مصطلح الحديث للدكتور نذير حمادو 103/2-104.

مرفوعا: "يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي!!"[1].

وأغرب من ذلك ما أسنده الإمام الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: "كنت عند سعد بن طريق، فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال:مالك؟ قال: ضربني المعلم. قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: "معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين"[2].

القاعدة السادسة: أن ينقب عن الحديث ثم لا يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب بعد أن تم استقراء الأحاديث وتدوينها قال البيهقي: "فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره"[3].

وقال الحافظ العلائي: "وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث، أو معظمه كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومن بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومن دونهم: كالنسائي ثم الدارقطني...، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع؟!، هذا مما يأباه تصرفهم".

قال الحافظ ابن عراق: "فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم، وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث: لا أعرفه، أو لا أصل له، كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع والله أعلم"[4].

---

[1] ـ لسان الميزان 7/5-8.

[2] ـ تدريب الراوي 277/1. وسعد بن طريق هذا قال فيه ابن حبان:"كان يضع الحديث". قال فيه يحي بن معين:"لا يحل لأحد أن يروي عنه". أما راوي القصة عنه سيف بن عمر فقال فيه الحاكم:"اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط". وقارن بالباعث الحثيث ص 89.

[3] ـ انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص 88.

[4] ـ انظر: تنزيه الشريعة 7/1-8.

ومما ذكروه من ذلك حديث: "إن الله أخذ الميثاق على كل مؤمن أن يبغض كل منافق، وعلى كل منافق أن يبغض كل مؤمن". قال الشيخ على ملا القاري: "لم يوجد".

وحديث: "إن الله لا يقبل دعاء ملحونا" قال الشيخ على ملا القاري: "لا يعرف له أصل"[1].

القاعدة السابعة: أن يكون الحديث مناقضا دلالة القرآن القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كله.

قال الإمام السبكي في جمع الجوامع[2] "كل خبر أوهم باطلا، و لم يقبل التأويل، فمكذوب، أونقص منه ما يزيل الوهم."مثل حديث مقدار مدة الدنيا "وأنها سبعة آلاف ونحن في الألف السابعة".

وهذا من أبين الكذب كما قال العلماء المحققون؛ لأنه يجعل كل أحد عالما بتوقيت القيامة، وقد قال سبحانه: ﴿إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ [الأعراف187]، وقال تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾[لقمان33].وها قد مضى على البعثة المحمدية المباركة أكثر من ألف عام و لم تقم الساعة؟!

ومثل الحديث: "ثلاثة لا يلامون على سوء الخلق: المريض، والصائم حتى يفطر، والإمام العادل"[3].

فهذا يناقض الأحاديث الكثيرة الواردة في الحض على الصبر وحسن الخلق، ولا سيما للصائم.

قال ابن الجوزي: "ما أحسن القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع".

تنبيه هام: ينبغي التنبه إلى شرط هام وهو: عدم إمكان التوفيق بين الحديث المدروس وبين ما عارضه إذا لم يكن راويه ضعيفا.

قال الأستاذ المحقق الشيخ محمد السماحي[4]: "وهنا مسألة هامة جدا، وهي أن كثيرا من الباحثين اليوم يعمدون إلى أحاديث صحيحة في الصحيحين أو أحدهما – أو صحيحة عند غيرهما من الأئمة

---

[1] ـ المصنوع في الحديث الموضوع ص 35.

[2] ـ جمع الجوامع 71/2.

[3] ـ تنزيه الشريعة الفصل الثاني من الصوم 166/2.

[4] ـ المنهج الحديث في علوم الحديث قسم المصطلح ص 189.

المعتمدين – ثم يعارضونها بالمعقول تارة، وبالمنقول أخرى، ويدعون عليها الوضع بحجة أنهم تحاكموا إلى القواعد فحكمت لهم بما يقولون...".

"... والاعتدال في ذلك أن ننظر الحديث الذي هو محل الإشكال فإن أمكن فهمه على وجه يتفق مع القواعد، ولا يتعارض معها فهو المطلوب، ولا داعي إلى تجريح الرجال...".

والواقع أن ما ثبتت صحته عند أئمة الحديث لا يرد عليه ما تكلف له هؤلاء من الطعون، وقد سبق العلماء من قبل إلى بحث مثل هذا الإشكال، وإزاحته عن الأحاديث الصحيحة في علم **مختلف الحديث**.

وهكذا طوق الأئمة النقاد وضع الحديث، والكذابين، وأصحاب الأغراض والأهواء، وهتكوا سترهم الآثم، وكشفوا زيفهم؛ فتركوا حديثهم دون خوف، أو محاباة؛ مبتغين نصرة حديث النبي ﷺ مؤدين أمانة التبليغ؛ قيل ليحي بن سعيد القطان: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة فقال: لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: "لم لم تذب الكذب عن حديثي؟".

وهكذا تمخض هذا الجهد الكبير في تدوين سنة النبي ﷺ بعد معرفة الصحيح من السقيم بأسلوب نقدي علمي دقيق فريد، شهد له العدو قبل الصديق.

ومن هذا الذي عرضنا بيانه نستطيع وزن عبارات المستشرقين في توهين السنة النبوية وتضعيفها عن طريق إشاعة وتضخيم القول في وضع الأحاديث؛ فقد تبين أن مبدأ الوضع لا نشك في وجوده، ولانلوم هؤلاء المستشرقين في طرحه والتنبيه عليه، وإنما الذي وضح أن هذا الوضع قد لاحقه الأئمة النقاد، وطوقوه، وحصروا دائرته، وسلطوا الأضواء عليه، وكشفوا للمسلمين جهة الوضع، وحذروا منه حتى لم يعد الوضع مطعنا على سنة النبي ﷺ يؤدي بالباحث إلى استبعاد الاستفادة أو الاعتماد عليها، فقد تبين الصحيح من الضعيف، والرشد من الغي لمن أراد البحث العلمي النزيه من المستشرقين وغيرهم.